

مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

د/عبد الحميد زعباط

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر

Résumé:

L'accession de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce, l'entraîne à une plus grande libéralisation de son économie, et à la réduction des droits de douane sur les importations. Ainsi que de la protection dont jouit actuellement les entreprises algériennes, les soumettant à la concurrence des produits étrangers de meilleur qualité à un prix plus faible et qui jouissent d'un prestige certain sur le plan international.

Ce qui nécessite l'accélération des réformes mises en place par les pouvoirs publics et la mise à niveau des entreprises et l'amélioration de leur environnement socio-économique, en préparant les conditions favorables à l'attrait des investissements directs et à l'encouragement des entreprises étrangères au partenariat.

المخلص:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقودها إلى المزيد من تحرير اقتصادها وتخفيض الحقوق الجمركية على وارداتها، وتقليص الحماية التي تتمتع بها المؤسسات الجزائرية، مما يدخل منتجاتها في منافسة شرسة مع المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض والسمعة الدولية.

وهو ما يحتم تسريع الإصلاحات وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وإعداد الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الشراكة.

مقدمة

لا يمكن الحديث عن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية اليوم بمعزل عما يجري في العالم ككل، لاسيما وأن الجزائر مقبلة قريبا على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ووقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعزز القول بأن الفضاء الذي تعمل فيه هو فضاء دولي، سواء بالنسبة للمؤسسات التي تمارس التصدير أو لتلك التي مازالت منغلقة على نفسها والتي سيلزمها المزيد من تحرير السوق وفتحه أمام المؤسسات الأجنبية أن تجد نفسها في خضم عولمة لا ترحم الضعفاء، وهذا الانضمام إلى " OMC " يجعلها ملزمة بتطبيق جميع أحكام اتفاقياتها، ومن بينها تحرير تجارتها الخارجية ومطابقة لوائحها وقوانينها مع الالتزامات المنصوص عليها، وفي الأفق القريب فإن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لن تجد الوقت الكافي للانتقال من اقتصاد الرداءة إلى اقتصاد الجودة ومن اقتصاد التكلفة المرتفعة إلى اقتصاد التكلفة المنخفضة والأداء المتميز، كما أنها لن تتمكن من التكيف مع الفضاء الاقتصادي الدولي؛ مما يقلص حظوظها ويؤدي بالكثير منها إلى الإفلاس، أما في الأفق المتوسطة والبعيدة إذا أحسن الاستفادة من التفضيلات الممنوحة للبلدان النامية، والاستفادة من المساعدات التقنية التي يمكنها الحصول عليها من الدول المتقدمة، وإذا عملت أيضا على اكتساب التكنولوجيا والتحكم في فنيات التسيير والتسويق عبر الشراكة مع الأجانب، فإن ذلك من شأنه أن يضمن لها نقلة نوعية تسمح لها بمنافسة غيرها.

I - المحيط الدولي الذي توجد فيه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

يعرف العالم المعاصر حركية اقتصادية وتكنولوجية وتجارية متسارعة، ويتجه نحو تكريس اقتصاد عالمي مندمج ومتصاعد النمو تصبح فيه اقتصاديات الدول متبادلة التبعية، وهذا يزيد في الثراء العام للعالم بشكل غير متناسق ولصالح البعض على حساب البعض الآخر، وتنعكس سلبياته سواء على الفضاء الاجتماعي لغالبية سكان المعمورة خاصة المقيمون بالبلدان النامية، أو على نمط حياتهم ونمط استهلاكهم أو على ثقافتهم، وعموما فإن المحيط الدولي الذي توجد فيه أي مؤسسة اقتصادية يتسم بما يلي:

- التطور التكنولوجي المذهل باعتباره نتيجة للنمو والتطور الاقتصادي إلا أنه أيضا أضحى رافدا ومحركا قويا للعولمة تتجاوز سرعة تطوره سرعة التطور الاقتصادي نفسه دون الحديث عن تجاوزه لسرعة التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي، كما أصبح أداة لتعميق قسمة العمل الدولية الممارسة من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية.

- دخول اقتصاديات معظم الدول المتقدمة في الثورة الصناعية الثالثة التي تركز على المحتوى "الفكري" للنشاط الصناعي وتراجع محتواه "المادي"، وهو ما أدى إلى انقلاب في تسلسل المنتجات والفروع، إذ تم تراجع هيكلية للصناعات القاعدية لصالح الإلكترونيك الذي أصبح ميدانا خصبا لتحولات تكنولوجية رائدة وسريعة وقاعدة جذب لأنشطة في توسع مستمر، وهو ما أدى إلى تراجع نسبي للطلب على المواد الأولية لصالح السلع الصناعية.

- تعاضد دور الشركات المتعددة الجنسية الحاملة للعولمة والمستفيدة منها، إذ تتكفل بالاستثمار الأجنبي المباشر وبجزء كبير من الإنتاج العالمي وتموضعه حيثما تقل التكلفة، بل ويمكن أن تقوم بصنع أجزاء منتج ما في أماكن عدة من العالم قبل أن تقوم بتجميعها، والمعيار الوحيد الذي يحكم عملها هو ضمان تحقيق المزيد من الأرباح. كما أن جزءا هاما من المبادلات الدولية يتم بين هذه الشركات المتعددة الجنسية أو بين فروع الشركة الواحدة بأسعار تحويل غير حقيقية وبتكاليف متلاعب بها، وجزءا معتبرا من هذه المبادلات يتم في منتجات مقاربة تكنولوجيا ومتشابهة وقد تنتمي لنفس التشكيلة وهو ما يعرف بالتجارة داخل الفرع أو داخل الصناعة (1).

- الكثير من المشاريع الاستثمارية التي كانت بالأمس القريب غير اقتصادية، أصبحت تقوم بها المؤسسات الاقتصادية وتدر عليها أرباحا، بفعل تجاوز العديد من القيود والعوائق الزمانية والمكانية والتقنية: التطور السريع للمواصلات والاتصالات بأسعار أرخص سهل الوصول إلى أبعد نقطة في الكرة الأرضية، التطور الفني خفض في كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة على حد سواء.

- تطور الانترنت صاحبها تنامي التجارة الالكترونية التي بدأت تنافس أشكال التوزيع التقليدية والتي أصبحت تستخدمها كل المؤسسات بغض النظر عن حجمها (مؤسسات كبيرة، مؤسسات متوسطة، مؤسسات صغيرة) وعن مكان تواجدها الجغرافي، وهو ما أدى ويؤدي في المستقبل القريب إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المستخدمة لها من خلال الاعتماد على مبدأ السرعة، والحد من الوسطاء والوصول بسرعة إلى المعلومات، ومن ثم الكفاءة في عرض السلع وتقليص تكاليف التوزيع.

- ظهور أقطاب عالمية معبر عنها بنكتلات جهوية وإقليمية: في أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، أوروبا، آسيا من جهة؛ وتفكك البلدان النامية من جهة ثانية، إذ تضاعف دورها سياسيا واقتصاديا، فباستثناء البلدان الصناعية الجديدة (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغفورة، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك) وبعض الدول الأخرى السائرة

على دريها كالصين وماليزيا وغيرهما، فإن بقية دول العالم النامي تراجع وزنها الاقتصادي خاصة بلدان أفريقيا والشرق الأوسط (باستثناء إسرائيل) والبلدان الأقل نمواً، وأضحت هذه الأخيرة على هامش التاريخ.

- اتفاق الشراكة الأورو-متوسطي وانضمام الجزائر إليه وفقدانها بمقتضاه للمزايا التفضيلية التي كان يوفرها اتفاق 1976 لصادرات المؤسسات الجزائرية وإحلالها بمزايا تبادلية (2)، رغم عدم استغلال الجزائر لتلك التفضيلات التي كان يمنحها الاتفاق، على غرار عدم استغلالها لمزايا النظام المعمم للتفضيلات "SGP" الذي استغلت الاستفادة منه الدول النامية الصناعية. ووفقاً لهذا الاتفاق الجديد على الجزائر القيام بتفكيك تدريجي لحقوقها الجمركية في وجه صادرات الاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى إقامة منطقة تبادل حر.

- ظهور المنظمة العالمية للتجارة (OMC) باعتبارها وريثة الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة، وجامعة للاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1947 ولنتائج المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي، والتي تهدف من خلال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومن خلال مبدأ المعاملة الوطنية المتمثل في معاملة المنتج أو الخدمة المستوردة نفس معاملة المنتج أو الخدمة المحلية، ومن خلال تثبيت التعريفات الجمركية والالتزام بالمشاركة مستقبلاً في مفاوضات متعددة الأطراف (3)، تهدف إلى تدعيم وتكريس الانتقال من ثنائية المزايا التبادلية إلى تعددية المزايا التبادلية وكذا المزيد من تحرير المبادلات الدولية؛ والانضمام المرتقب للجزائر إليها وما يترتب عنها من التزامات تمس مباشرة بالمؤسسات الاقتصادية.

- توسيع جولة أوروغواي وبعدها (OMC) لتشمل أغلبية دول العالم، ولتتضمن مواضيع جديدة كالزراعة والمنسوجات والملابس والخدمات والملكية الفكرية وتقليد السلع (4)، ولتضطلع بمهام جديدة تخص الاستثمار والبيئة والمنافسة والتجارة الإلكترونية والمسائل المتعلقة بظروف العمل، محاولة بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذين يشتركان معها في الخلفية الفكرية الليبرالية، تحقيق أهداف متكاملة ووضع الإطار العام للسياسات الاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي، والضغط على البلدان النامية ومنها الجزائر لتحرير اقتصادها وإعطاء الدور الأساس للقطاع الخاص والتقليل قدر الإمكان من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

II - تشخيص المحيط الاقتصادي المحلي

يمر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية تتمثل في الانتقال من اقتصاد موجه تتولى الدولة فيه إدارة الحياة الاقتصادية وتفرض احتكارها على دواليب الاقتصاد إلى اقتصاد

السوق حيث تعود الكلمة الأولى للقطاع الخاص؛ والمحيط المحلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية هو محيط متغير سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو التشريعي وهو يؤثر على المؤسسة الاقتصادية باعتبارها آخذة مدخلاتها منه وتصب مخرجاتها فيه، ويتسم هذا المحيط بما يلي:

- عدم الاستقرار السياسي وسوء الوضع الأمني أدى إلى عدم استقرار تشريعي وتنظيمي ترافق مع تفشي البيروقراطية والفساد في مختلف الأجهزة الإدارية وتعقيد الإجراءات الإدارية والمصرفية وبطنها وغياب التفكير الاستراتيجي لدى متخذ القرار أدى إلى كبح المبادرات الخلاقة خاصة في مجال الاستثمار.

- أنه اقتصاد تابع لإنتاج وتصدير منتج وحيد بما يجعله يتميز بمعامل تركيز سلعي في صادراته يقترب من الواحد، وذلك لاستئثار المحروقات بحوالي 97 % من إجمالي إيرادات الصادرات وبنسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام حوالي 30% مقارنة مع الدول المتقدمة صناعيا بل وحتى مع كثير من دول آسيا لاسيما الصناعية منها وبعض دول أمريكا اللاتينية؛ وهو ما يفصح عن ضعف درجة التطور الاقتصادي الجزائري وضعف مرونة جهازه الإنتاجي وتردي موقعه في سلم الرقي الاقتصادي.

- تخصص الاقتصاد الجزائري في قسمة العمل الدولية يتفق مع الطرح الذي نطقت به نظرية نسب العوامل : إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية واستيراد السلع الصناعية وبقية المواد الأولية التي تفتقر إليها. إذ نعابن كثرة المنتجات المستوردة مما يجعل معامل التركيز السلعي لواردها أضعف بكثير من معامل تركيز صادراتها.

- هذا الاختلال في بنية الإنتاج والصادرات يعكس اختلال البنيان الاقتصادي وهشاشته وتبعيته للاقتصاد العالمي وحساسيته لتغيرات طلب البلدان المتقدمة للطاقة، إذ أن أي تقلب في أسعار المحروقات تكون له آثار مباشرة سواء على قيمة الصادرات أو على إيرادات خزينة الدولة.

- تخصص الجزائر في تصدير المحروقات بواسطة سوناطراك لم يستفد منه في إنشاء مؤسسات تقوم بتحويل البترول الخام إلى منتجات بترولية (إنشاء روابط أمامية) تزيد من القيمة المضافة للصادرات، وتوفر للسوق المحلية منتجات بديلة للواردات، وتوجد نوعا من التكامل الاقتصادي داخل القطاع ومع بقية القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى خلق مناصب شغل. كما لم يستفد من هذا التخصص في خلق روابط خلفية، وقد يعود ذلك بالأساس إلى غياب استراتيجية عقلانية مدروسة تأخذ في الحسبان افتقار الجزائر

للتكنولوجية واليد العاملة المؤهلة، وكذا إلى التبذير والاستعمال غير العقلاني للأموال التي أتاحتها تصدير البترول لاسيما في فترات تصاعد الأسعار.

- يعتمد الجهاز الإنتاجي الجزائري على مدخلات مستوردة وعلى تجهيزات لازمة للإنتاج مستوردة أيضا، مما يعني أن تجديد العتاد المتآكل يستدعي المزيد من الاستيراد، كما أن قطاع الصناعة يتميز بمستوى نمو حقيقي منخفض، مما يتطلب التركيز على إصلاحه والعمل على إنعاشه من خلال التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتطلب لامتويلا ضخما ولاتكنولوجية متطورة

- سوء التسيير سواء على صعيد تسيير الموارد البشرية أو على صعيد تسيير الإنتاج، أو على صعيد استخدام الطاقات المادية المتاحة أدى إلى تضخم التكاليف، يضاف إلى ذلك انعدام التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وعدم وجود روابط فعالة بينها، وقصر النظر وانعدام استراتيجية واقعية، إضافة إلى العوامل الموضوعية؛ كلها حالت دون تنويع الإنتاج وأبقت على تدني الإنتاجية والأداء، ومن ثم عدم إمكانية تنويع وتجويد الإنتاج وتنويع الصادرات وتوفير مصادر التمويل الضرورية لاستيراد السلع الإنتاجية والوسيلة التي لاغنى عنها إذا أريد تجديد الحضيرة الوطنية وتوسيعها؛ وهو ما انعكس في ضعف معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي وبداية الألفية الثالثة، متأرجحا بين سنتي 1990 و2002 بين -2.2% و 5.1% (خارج المحروقات بين -3.6% و6.3%) (5) وهو معدل غير كاف للإبقاء على معدل تضخم منخفض.

- مخزون المديونية العمومية مازال مرتفعا ويقارب 50% من الناتج الداخلي المحلي، ويتشكل هذا المخزون بنسبة 80% من ديون تطهير المؤسسات العمومية المتكفل بها(6) والتي تحملتها الدولة من خلال الاستدانة لذا يتوجب تخفيض هذا المخزون لاسيما ما تعلق منه بالمديونية الخارجية.

- تزايد النفقات خلال الفترة 2001-2002 بشكل أسرع من تزايد الإيرادات 14.5% مقابل 9.5% (خارج صندوق الضبط) (7)، مما أدى إلى تفاقم عجز الميزانية، ومادام معدل النمو منخفضا فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عودة التضخم وتراجع القوة الشرائية.

- ضالة الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الأجنبية باستثناء تلك الموجهة لقطاع المحروقات، إذ تعد الجزائر من بين مجموعة أدنى 20 مما جعل تراكم رأس المال دولة فيما يخص القدرة على استقطاب* الاستثمار الأجنبي المباشر(8)، ولم يسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية المتآكلة للمؤسسات الاقتصادية، مما حال دون تزايد مقدرات الجزائر الاقتصادية، كما حال دون تحسن معدلات نمو الاقتصاد الوطني.

- عدم بلوغ الإصلاحات الاقتصادية مستوى كاف لتحرير المبادرة الفردية خاصة في المجال المصرفي وتراجع الدولة عن تمويل الاستثمارات، أي التخلي عن التمويل المولد للمديونية؛ لم يسمح بانطلاقة فعلية للاستثمارات المولدة للثروة الدافعة للتجديد، كما لم يطلق أي نزوع استثماري أجنبي من شأنه المساهمة في إعادة بناء النسيج الصناعي المتقادم لعدم ملائمة المناخ الاستثماري الجزائري خاصة في جانبه السياسي والتشريعي.

- من ناحية أخرى فإن الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها الجزائر المحدثة تحت ضغط صندوق النقد الدولي، خاصة تحرير الاقتصاد والعمل على إسناد للمؤسسات دورا اقتصاديا حقيقيا بدلا من الدور الاجتماعي الذي كانت تقوم به، أدى إلى تسريح العديد من العمال وغلق الكثير من المنشآت وإفلاس العديد من المؤسسات الصناعية في فروع الاقتصاد الثمانية، وظل القطاع العام سنة 2000 لا يستخدم طاقات إنتاجه إلا بمعدلات تتراوح بين 24 % و 27 % في 6 فروع اقتصادية وبين 64 % و 65 % في فرعي مواد البناء والصناعة الغذائية على الترتيب (9) ويعتاد قديم وهو ما استدعى خصخصة بعض المؤسسات وفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي الذي نما تدريجيا وحسن إنتاجه خاصة في الصناعات الغذائية، وسمح له تجديد تجهيزه بنقل حصته من الإنتاج الصناعي الخام خارج المحروقات من 18 % سنة 1992 إلى 34 % عام 1999 (10) بينما القطاع الخاص الأجنبي مترددا بفعل نقص البنية التحتية وشيوع البيروقراطية والرشوة ودخول الجزائر في عسرية عدم الاستقرار السياسي وسيادة اللأمن والخوف من المستقبل ليس على الثروة فقط وإنما أيضا على حياة الإنسان، فارتفعت مخاطر الاستثمار وتضاعلت مبرراته. كما أن التطهير المالي لمؤسسات عمومية أخرى لم يترتب عنه أي تحسن واضح في أدائها مما يوحي بغياب استراتيجية واضحة المعالم تعمل على تأهيل المؤسسات وتوفير المناخ الملائم لإعادة بعثها وإنعاشها.

- رغم تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 1994 بـ 40 % وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وإعادة جدولة الديون بعد ثماني سنوات من الأزمة البترولية لسنة 1986، وتمكن الجزائر من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية: تحسن احتياطات الصرف خاصة مع تحسن أسعار النفط، انخفاض نسبة خدمات الدين، انخفاض نسبي لمخزون المديونية وإن كان مازال مرتفعا؛ إلا أن ذلك لم يعكس على المستوى الجزئي ولم يساعد بما يكفي في تأهيل المؤسسة الاقتصادية، بل على العكس أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف استيراد المواد الأولية وقطع الغيار وغير ذلك من اللوازم التي يحتاجها

الإنتاج، وهو ما كان أحد الأسباب التي حدثت من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في السوق الدولي.

- إعادة الهيكلة أدت إلى تناقص عدد المؤسسات التي يفوق رقم أعمالها مليار د.ج وهي التي تحقق أهم الصادرات خارج المحروقات، ولم يتجاوز عدد تلك المصدرة منها سنة 1998 سوى 5 مؤسسات (11). وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مساهمتها في الصادرات خارج المحروقات تقارب 26 % (12) وهي نسبة ضعيفة مقارنة برقم أعمالها المحقق، وتتشكل أساسا من المنتجات الغذائية والنسيج. كما أن السوق المحلي لم يعد حكرا على منتجات المؤسسات الوطنية بل على العكس أدى ذلك إلى فقدانها لأسواقها.

- في الميدان الفلاحي يبدو أن الإصلاحات لم تؤت أكلها أو لم تصب في المسار السليم ويبرز ذلك من خلال استمرار العجز الكبير في رصيد الميزان التجاري، والذي يعود بالدرجة الأولى إلى عدم الاستغلال المكثف للأرض الزراعية، واعتماد الإنتاج الزراعي على مدخلات مستوردة بأسعار مرتفعة، ضعف مردودية الإنتاج المحلي المرتبط بالظروف المناخية، ومن ثم ضعف مساهمته في الصادرات الكلية إذا قورن بتونس والمغرب، والوزن النسبي المعتبر للواردات الغذائية في إجمالي الواردات ما بين 25 % إلى 30 % بعيدا عن تونس والمغرب 8 % و 13 % على الترتيب (13).

- أما قطاع الخدمات فلم يكن محل إصلاحات معتبرة خاصة في القطاع المصرفي وقطاع السياحة والنقل الجوي. فالجهاز المصرفي مازالت تطبعه عدم الفعالية والبطء في الرد على الملفات المطروحة أمامه، إضافة إلى كثرة العراقيل البيروقراطية، وسيادة ثقافة الإهمال واللامبالاة والتسيب، التي هي من السمات التي تشترك فيها معظم المؤسسات الجزائرية العمومية.

III - آثار انضمام الجزائر إلى OMC على مؤسساتها الاقتصادية

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يحمل في ذاته دفعا للاقتصاد الوطني ولا هو اختيار استراتيجي للدولة الجزائرية بل أنها مجبرة على دخول معترك لا سبيل لتجنبه، كما أن انتهاجها الطرح الليبرالي ليس حاملا بالضرورة للنمو والتنمية، إذ ليس هناك علاقة آلية واضحة وحتمية بين الانفتاح والنمو بل أن احتمالات النجاح والفشل تظل قائمة، بيد أن حسن توقيت حرية المبادرة والانفتاح قد تخلق ظروفا متنوعة إذ أحسن اختيار أنسبها فمن شأن ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق جو أقل مخاطرة يمكن الاستفادة من مزايا العولمة وتجنب أو تقليص جزءا معتبرا من مساوئها.

- إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ستواجه دخول الواردات الأجنبية بكثافة بفعل إلغاء التقييدات الإدارية المطبقة على التجارة الخارجية، وهو أمر يعقد مهمتها، باعتبار أنها لن تستطيع بين عشية وضحاها مواجهة الموقف بحلول عقلانية (الوصول إلى كفاءة أعلى وأداء متميز) دون الإضرار بالاقتصاد الوطني: زوال العديد من المؤسسات، تسريح العمال. كما أن انخفاض الرسوم الجمركية من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد منافسة منتجات الشركات الأوروبية للمنتجات الجزائرية في السوق المحلي؛ وقد بينت دراسة لوزارتي التجارة والصناعة فعالية التعريفات الجمركية كقاعدة لحماية الصناعة في حوالي 90 % من الحالات رغم عدم كفايته من وجهة نظر المؤسسات (14) وتدنيتها تعني زوال أو خلق صعوبات جمة لهذه المؤسسات، لاسيما وأن الدول التي انضمت مؤخرا إلى المنظمة العالمية للتجارة قد طلب منها تقديم معدلات تعريفات جمركية منخفضة جدا مقارنة مع تلك المعدلات التي طلبت من الدول التي انضمت إلى "GATT".

- وفي المقابل ستجد المؤسسات الجزائرية صعوبة في إيصال منتجاتها إلى السوق الدولي والأوروبي خصوصا لشراسة المنافسة التي ستلقاها منتجاتها سواء من قبل منتجي الاتحاد الأوروبي أو منتجي بلدان أوروبا الشرقية والوسطى أو من منتجي بقية دول العالم، خاصة الآسيوية منها في مجال الملابس والمنسوجات بعد وصول عملية تفكيك اتفاق الألياف المتعددة مرحلة متقدمة؛ وذلك أولا بسبب ضعف قدرتها التنافسية في مجالي السعر والجودة، وثانيا لاستمرار وجود تعريفات جمركية مرتفعة ممثلة خاصة في الذروات التعريفية المبقى عليها بالنسبة للأنشطة الصناعية الأخرى.

- يضاف إلى ذلك فقدان المؤسسات الجزائرية المزايا التفضيلية لدخول الأسواق الأوروبية وفقا لطبيعة الجيل الجديد من الاتفاقيات التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي عبر اتفاق الشراكة .

- القوة التفاوضية للطرف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضعيفة ولا يمكنه من اقتطاع أي مزايا تخدم المؤسسات الجزائرية، باعتبار أنها تفاوض أطرافا قوية : الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها؛ والتعديلات المطلوب إحداثها في تشريعنا - حتى يتفق مع الأحكام والقوانين التي تعمل بها المنظمة العالمية للتجارة - لا ينتظر من ورائها سوى زيادة تعقد وضعية مؤسساتنا من خلال التنازلات التي ستمنح للأطراف المنافسة.

- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المقحمة من قبل الدول المتقدمة تحد في الواقع من وصول الدول النامية ومنها الجزائر إلى بعض التكنولوجيات الجديدة والرائدة في مختلف المجالات، فإذا كانت الدول المتقدمة قد بررت ذلك بحماية الابتكار وتحفيزه فإنها في الواقع قد حدثت من انتشاره وضمنت احتكاره لمدة طويلة نسبيا، يسمح لها بضمان استمرار تفوقها، وهو ما يعني أن مؤسسات الدول النامية ومنها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ستجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف إضافية حتى تتمكن من إنتاج تلك المنتجات أو تبقى مجرد متفرج ومستهلك لما ينتجه الآخرون.

- في مجال الخدمات إذا كانت مؤسسات الدول النامية ستستفيد من عامل اليد العاملة الرخيصة فإن الأمر ليس كذلك في الجزائر، إذ مازالت الكثير منها عاجزة عن تحقيق الكفاءة والفعالية اللازمتين لدفع قطاعات هامة مثل السياحة والبنوك والنقل قدما إلى الأمام.

- عدم استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم قدرتها على التكيف السريع مع الأوضاع الجديدة سيجعلها في وضع لاتحسد عليه ويرهن مستقبل الجزائر حيث يصعب عليها تنفيذ التزاماتها دون تعريض قرارها السيادي للخطر ويفقدها وجودها ككيان اقتصادي مستقل.

- بيد أن تخفيض الرسوم الجمركية على واردات المؤسسات الجزائرية من المدخلات ومستلزمات الإنتاج وكذا تسريحها لليد العاملة الزائدة سيؤدي إلى تقليص تكاليف إنتاجها وتحسين جزئي في تنافسيتها السعرية.

- كما أنه بالإمكان الاستفادة من اليد العاملة المسرححة التي لها خبرة معتبرة في جميع الميادين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تحدث نوعا من التمهيد بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتقوم بمهام المكافحة من الباطن** وتخلق قيمة مضافة دون الحاجة لتمويل كبير ولاتكنولوجية متطورة، لاسيما أن هذه المؤسسات تتميز بانخفاض درجة المخاطرة وبعتمادها الكلي على اليد العاملة المحلية والمدخرات المحلية، كما أنها قد أثبتت فعاليتها في خلق مناصب الشغل والمساهمة بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الإجمالي، وفي إجمالي الصادرات في معظم دول العالم، إضافة إلى بعض منها قد ينمو مع مرور الوقت إلى مؤسسات كبيرة، بعد أن تتمكن من دخول عالم التكنولوجيا وتتحكم في مبادئ التسيير والتسويق.

- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يشكل ضمانا إضافيا للمستثمرين الأجانب يحثهم على الاستثمار في الجزائر والشراكة مع المؤسسات الجزائرية؛ وهذا من شأنه توفير التمويل لاسيما أن الادخار المحلي غير كاف والاستفادة

من التكنولوجيا المتطورة في الحصول على مزايا نسبية والوصول إلى الأسواق الدولية، إضافة إلى القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها وفرص العمل الجديدة والتدريب ونقل المعارف.

- ويبقى الضمان الحقيقي والفاعل لبقاء ونجاعة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية هو تأهيلها تقنيا وماليا وتنظيميا وبشريا وتحسين محيطها الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي وبيئتها المصرفية؛ من أجل الوصول إلى تحكم أفضل في التكنولوجيا والتسيير والتسويق وتحسين جودة المنتجات الجزائرية وجعلها تستجيب للمقاييس الدولية. وكذا القيام بالمزيد من الإصلاحات وتسريعها خاصة ماتعلق بالعقار وتفعيل كل من البورصة والمنطقة الحرة ببلارة.

خاتمة

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى خلق وضع تنافسي جديد وقوي ويعري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من الحماية التي ما فتئت تعتمد عليها في تسويق منتجاتها داخليا، ونظرا لعدم استعدادها بما فيه الكفاية سواء من حيث جودة المنتجات أو من حيث تكاليف إنتاجها وتسويقها أو من حيث افتقادها للخبرة اللازمة في دخول معترك السوق الدولي، فالمتوقع أن يؤدي ذلك إلى فقدان الكثير منها لأسواقها المحلية مالم تتمكن من الشراكة مع المؤسسات الأجنبية سواء تعلق الأمر بالميدان الصناعي أو الزراعي أو الخدماتي.

الهوامش

- 1) زعباط عبد الحميد: أسعار المواد الأولية وأثارها على تنمية البلدان النامية، دكتوراه الدولة جامعة الجزائر 1996 راجع الفصل الأول.
- * نظام التفضيلات المعمم (SPG): في 1970 أنشأت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأخرى هذا النظام الذي يمنح أفضلية وصول منتجات البلدان النامية الأكثر حرمانا إلى أسواق الدول المتقدمة. ونظام التقديرات المعمم للمجموعة الأوروبية يمس نظريا ما يقارب 150 دولة و 27 إقليم غير مستقل، لكنه لم يستعمل بشكل أساسي إلا من قبل دول آسيا وأمريكا اللاتينية التي لم تستفد من النظام الجمركي التفضيلي لاتفاقية لومي.
- 2) Mouloud Heider : Accession de l'Algérie à l'OMC, stratégie de négociation et perspectives du développement économique et social In : Forum des chefs d'entreprises, Quel développement pour l'Algérie p 85
- 3) راجع عبد الواحد العفوري: العولمة والجات: التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص ص: 43-44
- 4) نفس المرجع ص ص: 76-85
- 5) وزارة المالية تقرير تقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2004 ص:4
- 6) نفس المصدر ص:5
- 7) نفس المصدر ص: 6
- 8) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية، أبريل 2002 ص: 15
- ** يتعلق الأمر بمؤشر جاذبية القطر للاستثمار الأجنبي الوارد لندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، ويقيس مدى قدرة البلد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي درجة العولمة أو التهميش للدولة وترتكز على 3 نسب وهي حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة إلى الناتج الداخلي الإجمالي والصادرات والعمالة.
- 9) Ministère de l'industrie et de la restructuration
- 10) Mahrez Hadjseyd : développement industriel de l'Algérie, l'industrie : pesanteurs et réformes in Forum des chefs d'entreprises op.cit p126
- 11) وثائق الشركة الجزائرية لضمان الصادرات "CAGEX" من تقريرها السنوي 1999.
- 12) موقع الأنترنت للوزارة بتاريخ 2002/02/19 WWW.pme pmi-dz.com
- 13) H. Ait Amara : l'Algérie a-t-elle un futur agricole ? In Forum op.cit p148
- 14) Mouloud Heider: OP CIT P 90